الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com
1 أكتوبر 2006م

توجه أرامكو لبناء مصافي جديدة داخل المملكة

خيار إستراتيجي أم فرصة استثمارية.

سلطان مهنا المهنا

أعلنت شركات نفط ودول عديدة عن استثمار مائة بليون دولار خلال السنوات القليلة القادمة لبناء مصافي جديدة، وزيادة الطاقة الاستيعابية للمصافي الحالية تلبية للطلب المتزايد على النفط الذي يتزامن بطيعة الحال مع الحاجة لوجود مصافي إضافية لتكريره, "حوالي 30 مصفاة سيتم بناءها أو توسعتها خلال العشر سنوا القادمة، تلك الزيادات ستضيف 6.5 مليون برميل نفط مكرر يومياً على الأقل إلى الأسواق العالمية" ويل راثفان – ستاندرد شارتد بنك، الزيادة المتوقعة على استهلاك النفط من الآن وحتى 2015 تقدر بحوالي 15 مليون برميل يومياً "نائب رئيس أرامكو لتطوير الأعمال عصام البيات (جريدة الشرق الأوسط 10 مايو 2005م) هذا يعني أنّ العالم بحاجة إلى أكثر من 75 مصفاة نفطية حسب متوسط السعة العالمي للمصافي بسعة إنتاجية تقدر بحوالي 150 إلى 200 مائة ألف برميل يومياً لتلبية الطلب المتزايد على النفط.

ارتفاع معدل الزيادة السنوي للنفط الخام إلى حوالي 4% (الأعلى خلال الخمس وعشرين سنة الماضية) ضعف ما كان متوقعاً من قِبل وكالة الطاقة الدولية (IEA) والعديد من المحللين وشركات النفط الكبرى الذين يرون أنّ معدل الزيادة على المدى الطويل في حدود 1.3% ولا يتجاوز 1.75%، نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني أيضاً في خطاب له عام 1999م عندما كان يعمل مدير تنفيذي لشركة هاليبرتون تحدث عن

نسبة الزيادة السنوية المتوقعة بقوله: "إنّ معدل النمو السنوي على النفط الخام في حدود 2%" (Asia time).

زيادة الطلب على النفط الخام وارتفاع الأسعار في آن واحد جاءت مخالفة لرأي الكثير من المحللين وخبراء الطاقة في السابق الذين يرون أنّ زيادة الأسعار تقلل وتحد من الاستهلاك، لكن ما حدث جاء مغايراً للتوقعات فأسعار النفط الخام استمرت بالارتفاع في معدلات قياسية زادت عن ما كانت عليه من منتصف عام 1999م وحتى الآن بنسبة 350% .

ارتفاع الأسعار لمستويات غير مسبوقة جاءت لأسباب عدة، منها زيادة استهلاك دول مثل الصين والهند، بجانب الولايات المتحدة المستهلك الرئيسي على مستوى العالم بنسبة 25% من مجموع الاستهلاك العالمي، والذي يقدر بحوالي 84 مليون برميل يومياً، وتستحوذ (الولايات المتحدة) على نسبة 45% من استهلاك العالم للبنزين، وبشكل خاص وزارة الدفاع التي تعد أكبر منشأة حكومية مستهلكة للنفط على مستوى العالم، إضافة إلى ذلك انتشار استخدام السيارات العائلية، وسيارات الدفع الرباعي بشكل غير مسبوق حول العالم وكما هو معروف أنّ النسبة العظمى المستخرجة من برميل النفط المكرر هي بنزين للسيارات بنسبة 50% تقريباً، 15% وقود للتدفئة، 12% وقود للطائرات، والنسبة الباقية منتجات أخرى.

الطلب المتزايد على النفط الخام تزامن مع قلة في عدد مصافي التكرير حول العالم، أرقام وكالة الطاقة الدولية عن مخزون المصافي في العالم من عام 1990م وحتى عام 2000م تشير إلى وجود فائق بنسبة 9% عن الطلب، مع بداية عام ألفين ميلادي انخفضت النسبة إلى 3% (ICF Consulting) هذا يعني أنّ هناك طلب متزايد على استهلاك النفط حول العالم وحاجة إلى رفع الطاقة الإنتاجية للمصافي، وقد كانت المملكة دائماً تؤكد بأنّ السبب الرئيسي لارتفاع الأسعار يعود لمحدودية سعة المصافي حول العالم، وقد تحدث سفير المملكة في واشنطن في كلمة ألقاها خلال

المنتدى الاقتصادي العربي الأمريكي في يونيو 2006 بمركز جورج براون عن وجود 350 ألف برميل نفط خام تجوب البحار لا تجد مشتري، هذا بالطبع يؤكد ما تكرره المملكة دوماً من أنه لا توجد مشكلة في الإمدادات ولكن محدودية الطاقة الاستيعابية للمصافي في العالم هي المشكلة.

المملكة بدورها كعنصر رئيسي وأساسي في إنتاج وتصدير النفط الخام على مستوى العالم أعلنت عن طريق أرامكو السعودية نيتها زيادة الطاقة الاستيعابية لمصافي التكرير بالاستثمار بشكل أكبر في مجال الصناعة النفطية (Downstream) بتخصيص مبلغ 50 إلى 70 بليون دولار خلال الخمس سنوات القادمة لإنشاء وتوسعة عدد من المصافي التابعة لها، الهدف الأساسي من التوسعة في الاستثمار بمصافي التكرير النفطية تحدث عنه رئيس شركة أرامكو عبد الله بن جمعة في مقابلة صحفية مع جريدة الشرق الأوسط في 2 مايو 2005م بقوله: "إنّ هناك جدوى مربحة ومن يبادر ويسبق في إنشاء المصافي سيكون له نصيب الأسد من الأرباح"، هذا التوجه من قِبل أرامكو يرمي لزيادة إنتاج المملكة من النفط المكرر إلى حوالي مليونين ونصف تقريباً أو ما نسبته 60% من مجموع الإنتاج الحالي.

في الوقت الراهن ارامكو تنتج حوالي مليونين ومائة ألف برميل مكرر يومياً داخل المملكة، من خلال سبع مصافي منها اثنتان مع شريك أجنبي، الطاقة الإنتاجية للمصافي التابعة لأرامكو تبلغ حوالي مليون وأربعمائة ألف برميل وهي مصفاة جدة، الرياض، ينبع، رابع، ورأس تنوره التي تُعد من أضخم المصافي في ا لعالم، يتم استهلاك معظم إنتاج تلك المصافي داخل المملكة، كما تمتلك أرامكو ما نسبته 50% من مصفاة ينبع مع شركة أكسون موبل، و50% من مصفاة الجبيل مع شركة شل رويال دوتش للمصافي، حيث ينتجان أكثر من سبعمائة ألف برميل يومياً يتم تصدير إنتاجهما بالكامل خارج المملكة وخاصة للشرق الأقصى بنسبة 59% تقريباً، وأقل من 3% للولايات المتحدة ليصبح إجمالي ما ينتج داخل المملكة حوالي مليونين ومائة ألف برميل مكرر يومياً (حقائق وأرقام – أرامكو السعودية 2005).

خارج المملكة أرامكو تمتلك وتشغل وتشارك في إنتاج حوالي مليونين برميل مكرر يومياً من مصافي في الولايات المتحدة، بورت آرثر تكساس، الفلبين، اليابان، وكوريا الجنوبية، إجمالي إنتاج أرامكو من النفط المكرر داخل وخارج المملكة حوالي 4,1 مليون برميل يومياً، أكثر من 50% من إنتاج النفط المكرر مع شركاء أرامكو خارج المملكة يتم تصديره إلى الشرق الأقصى (حقائق وأرقام – أرامكو السعودية 2005) بعد فرضية استمرار أرامكو في مشاريعها الجديدة والتوسعية للمصافي النفطية بعد خمس سنوات من الآن ستصل الطاقة الاستيعابية للمصافي النفطية التي تمتلك وتشغل وتشارك بإدارتها داخل وخارج المملكة بإنتاج حوالي ستة ملايين وخمسمائة ألف برميل يومياً مما يجعل أرامكو من أكبر الشركات في العالم في تكرير النفط.

أول خطوة خطتها أرامكو لمشاريعها المستقبلية لزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط المكرر بدأتها في الولايات المتحدة التي تُعد أكبر سوق مستهلك للنفط (21 مليون برميل يومياً)، حيث أعلن وزير البترول والثروة المعدنية علي النعيمي في دالاس أبريل 2004م بقوله:"نحن على استعداد لتمويل وبناء مصافي جديدة في الولايات المتحدة، لم تتقدم أي من الشركات الأمريكية للأخذ بهذا العرض (Bloomberg.com) نفس المصدر نقلا عن الشيخ أحمد فهد الأحمد وزير النفط الكويتي قوله: "الكويت مصممة على البحث عن شريك في الولايات المتحدة لبناء مصفاة نفطية جديدة بسعة 400 ألف برميل يومياً"، ولكن عرض الكويت لم يكن أوفر حظاً من عرض أرامكو.

في عام 2005 أعلن رئيس شركة أرامكو السعودية توجيه الدعوة لعدد 35 شركة تقريباً من أكبر الشركات في العالم للاستثمار في بناء مصفاتين نفطية شرق وغرب المملكة بسعة إجمالية ثمانمائة ألف برميل يومياً (400 ألف برميل مكرر يومياً سبعة المصفاة الواحدة) بعد سنة من دعوة رئيس أرامكو، تم التوقيع في أواخر شهر مايو 2006م على مذكرة تفاهم مع شركة كنكوفليبس لإقامة مصفاة نفطية في ينبع غرب المملكة بقيمة 6 مليار دولار، وأخرى في الجبيل شرق المملكة بقيمة 6 مليار دولار مع شركة توتال

الفرنسية (Strategiy.com) وهي شراكة قائمة على أساس تسويق الشركاء الأجانب ما نسبته 50% من إنتاج المصافي (gulfnews.com).

عدم اهتمام الشركات الأمريكية بتلك العروض الاستثمارية لبناء مصافي جديدة على الأراضي الأمريكية قد يعود لأسباب تتعلق بقوانين البيئة الصارمة في بناء مصافي جديدة، هذا ما ذكره أيضاً الشيخ أحمد بقوله: "إنّ الأنظمة والقوانين المتعلقة بالبيئة تقف عقبة أمام بناء مصافي جديدة في الولايات المتحدة"، آخر مصفاة جديدة أنشئت بالولايات المتحدة في مارثون كارميل لويزيانا عام 1976م، أسبا بأخرى لعدم الأخذ بعرضي أرامكو والكويت ربما تتعلق بمحدودية الجدوى الاقتصادية من إنشائها، لأنّ المصافي بطبيعتها ذات عائد اقتصادي محدود، كما يقوله ويردده الكثير من المختصين في مجال الطاقة.

طبقاً لمعلومات وزارة الطاقة الأمريكية، تكلفة برميل النفط المصنع قبل وصوله للمستهلك 10% للتكرير، النقل/التوزيع والتسويق 11% ، الضرائب 20%، والنسبة العظمى تذهب من نصيب برميل النفط الخام 59%, عند وصول النفط المكرر داخل محطات الوقود يضاف ما بين 2% إلى 3% كأرباح عن التكرير، ونسبة 2% أرباح محطة الوقود لتصبح تكلفة تكرير برميل النفط الخام عند وصوله للمستهلك ما بين 14% إلى 15% من التكلفة الإجمالية للبنزين.

محدودية الأرباح هذه أدت بالكثير من المصافي ذات السعة المحدودة (من 20 إلى 50 ألف برميل مكرر يومياً +/−) إلى الإغلاق، في بداية الثمانينيات الميلادية كان بالولايات المتحدة حوالي (315) مصفاة نفطية بنهاية عام 2004م انخفض العدد إلى أقل من النصف ليصل إلى (147) مصفاة نفطية تقريباً هذا يعني إقفال أكثر من 50% لعدم وجود جدوى اقتصادية من استمرارها، أيضاً سبب آخر لإقفالها يتعلق بالتكلفة العالية في التشغيل والصيانة، فالشركات الأمريكية خلال العشر سنوات الماضية أنفقت حوالي 47 بليون دولار لإدخال تعديلات تتناسب مع قوانين البيئة (المصافي

النفطية في الولايات المتحدة معروف بأنها أكثر صناعة مقننة لأسباب تتعلق بتلوث البيئة).

هذا التشدد في بناء مصافي جديدة لم يمنع بعض المشرعين داخل الكونجرس من تقديم مسودة قرار يطلق عليه Gasoline For America's Security تشريع البنزين لأمريكا (HR 3839) الهدف منه زيادة الطاقة الإنتاجية والاستيعابية للنفط المكرر داخل الولايات المتحدة في محاولة لتخفيف الضغط على المستهلك الأمريكي من أسعار البنزين العالية، ويوصي التشريع بإنشاء مصافي جديدة على الأراضي الأمريكية، وقد أجيز من قِبل الكونجرس ولكن مازال ينتظر التصويت داخل مجلس الشيوخ الأمريكي للموافقة عليه لتنفيذه.

السؤال.. هل خيارات لوبي شركات النفط وهو أقوى لوبي دعم داخل الولايات المتحدة من البيت الأبيض مروراً بالقطاع المالي والبنكي، إضافة إلى أنّ الاقتصاد الأمريكي بشكل عام قائم على الصناعة النفطية عاجز عن تخطي قوانين البيئة والمضي قدماً في إنشاء مصافي جديدة لسد الحاجة المتزايدة على النفط للمستهلك الأمريكي؟ خاصة وأنّ الإدارة الحالية في البيت الأبيض معروف عنها أنها من أقلّ الإدارات في تاريخ الولايات المتحدة اهتماماً بالقوانين والأنظمة.

تلك الإدارة التي أقنعت المشرعين في الكونجرس مجلس الشيوخ والرأي العام الأمريكي بحربين وإنفاق مئات البلايين، تقف عاجزة أمام قوانين تتعلق بالبيئة، خاصة وأنّ المعطيات الحالية تشير إلى أنّ أهم عامل مسبب لارتفاع أسعار البنزين يعود لمحدودية الطاقة الاستيعابية للمصافي النفطية في الولايات المتحدة، لذا بإمكان الرئيس بوش العمل على تخفيف ضغط الأسعار للمستهلك الأمريكي بتفعيل اقتراحه بإنشاء مصافي جديدة داخل القواعد العسكرية التي أغلقت في السابق بالولايات المتحدة ووضعه حيز التنفيذ (لتفادي قوانين وأنظمة البيئة)، بدعم قرار "تشريع البنزين لأمريكا" الموجود في مجلس الشيوخ الأمريكي.

احتمال آخر (بجانب حاجز الأنظمة والقوانين المتعلقة بالبيئة)، لعدم تحمس الإدارة الأمريكية في دعم مشروع إنشاء مصافي جديدة ربما يعود "لتقيل الاعتماد على النفط المستورد خاصة من منطقة الشرق الأوسط" كما ذكر الرئيس بوش في خطابه الأخير للشعب الأمريكي، وسعي الولايات المتحدة للبحث عن بدائل بتوقيعه العام الماضي (2005) على مجموعة تشريعات بعنوان "سياسات الطاقة" وهي حصيلة عمل استمر 4 سنوات للجنة التي شكلت بعد وصول إدارة الرئيس بوش للبيت الأبيض برئاسة نائب الرئيس ديك تشيني، هذا التشريع يحتوي على 1700 صفحة أحد التوصيات التي تضمنها التشريع هي

"تقديم حوافز وتسهيلات لبناء محطات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية" في الولايات المتحدة التي يوجد على أراضيها حالياً 103 مفاعل نووي لتوليد الطاقة الكهربائية، وهناك توجه لزيادة هذا العدد (20% من الطاقة الكهربائية المستهلكة في الولايات المتحدة تأتي من المفاعلات النووية – MSNBC)، اليابان بدورها تملك 53 مفاعلاً نووياً لتوليد الطاقة، ويوجد نية لبناء المزيد (12 مفاعل نووي) لتقليل الاستهلاك والاعتماد على النفط طبقاً لإدارة معلومات الطاقة (ELA) التابع لوزارة الطاقة الأمريكية "التوقعات المستقبلية لمعدلات النمو في استهلاك النفط خلال الخمس وعشرين سنة القادمة ستكون من دول تصنف بأنها غير صناعية (OECD) في آسيا، الجزء الأكبر من الاستهلاك من نصيب الصين والهند".

شركات النفط الأمريكية من جهة ثانية سعيدة جداً بالأرباح الضخمة التي تجنيها من ارتفاع الأسعار ولا ترغب بإعادة الاطمئنان إلى الأسواق أو المستهلكين بأي حال من الأحوال فالمصافي التابعة لها وصلت تقريباً الحد الأقصى في الإنتاج بنسبة 94% ويتم بيع ما ينتج بالكامل بدون التعرض لمصروفات إضافية خاصة في التخزين، ففي منتصف التسعينيات الميلادية عندما كانت الأسعار أقل بكثير مما هي عليه فى الوقت الحالي كانت تكلفة الاحتفاظ بمخزون النفط الخام لمدة سنة حوالي دولار ونصف للبرميل هذا إذا كانت المخازن تابعة للشركة، التكلفة تزيد إلى أكثر من الضعف عند

استئجار مخازن لتصل إلى أربعة دولار للبرميل (EIA)، لذلك الشركات الأمريكية ترى أنّ استيراد نفط مكرر يعطي فائدة أكبر بدون التوسع بالاستثمار في بناء مصافي جديدة ومواجهة مستقبل مجهول بالنسبة للأسعار ربما يكون أسوأ مما حدث في الماضي، هناك أيضاً سبب فني وهو عدم وجود جدوى اقتصادية على المدى الطويل من الاستثمار في مصافي جديدة لأسباب تتعلق بالمصطلح المعروف باسم "ذروة النفط"؟ (Peak Oil.)

على أية حال، المصافي الجديدة المزمع إنشائها في المملكة لن تبدأ التصدير قبل نهاية عام 2011م، وربما مع بداية 2012م، خاصة وأنّ المشاريع الضخمة عادة ما تصاحبها تعديلات فنية وإضافات متعددة تؤخر عملية التسليم النهائي للبدء بالتشغيل والتصدير وتزيد في التكلفة الإجمالية، لذا المعطيات في الوقت الحالي قد تتغير مستقبلاً سواء بالنسبة للعرض، الطلب، كمية الاستهلاك، ومستوى الأسعار من الآن وحتى 2012م,

هذا بالإضافة إلى أنّ العديد من خبراء الطاقة يؤكدون على أهمية إقامة المصافي النفطية في المناطق المستهلكة للمنتج وليس بجانب الآبار ومنطقة الإنتاج لتقليل تكلفة النقل، لأنّه من المجدي اقتصادياً نقل مادة خام من أن تكون مصنعة، إحصائية رسمية لإدارة معلومات الطاقة (EIA) أيضا تقول أنّ "وجود المصافي بالقرب من المستهلك ونقاط التوزيع تعطي ميزة أفضل من ناحية التعامل مع العرض والطلب خاصة في المناطق التي تتغير فيها الأحوال الجوية بشكل سريع".

على هذا الأساس أعادة النظر أو تأجيل التوسع في بناء مصافي جديدة حتى نهاية الانتخابات الأمريكية في نوفمبر 2008م وتسلم الإدارة الجديدة مهامها في أواخر شهر يناير 2009م قد يكون أفضل من الخيار المقترح الآن، وهو الاستمرار في مشاريع بناء مصافي جديدة، فحسب تصريحات مسئولي شركة أرامكو ومذكرة التفاهم الموقعة مع الشركاء الأجانب بأنّه لا يمكن تدشين العمل في بناء المشروع قبل 2007م وهذا يعني

أقل من سنتين على نهاية فترة الإدارة الحالية ووصول إدارة جديدة للبيت الأبيض، كون الإدارة الأمريكية تلعب دوراً هاماً في منطقة الشرق الأوسط وللصناعة النفطية بشكل خاص، لذلك توجهات الإدارة الجديدة (ما بعد الرئيس بوش) غير معروفة على الأقل بالنسبة للطاقة، ومشروع العودة لبناء مصافي جديدة في الولايات المتحدة الموجود داخل مجلس الشيوخ، بعد وصول الإدارة الأمريكية الجديدة يتم إعادة تقييم لعملية العرض والطلب، كمية الاستهلاك، ومستوى الأسعار في النصف الأول من 2009م وما ينتج عنها من توصيات يمكن على ضوئها أن تقرر أرامكو مدى الحاجة لتلك المصافي الجديدة من عدمه.

خلال الفترة من الآن وحتى بداية 2009م، قد تكون أفضل إستراتيجية استثمارية من الممكن تبنيها لزيادة الطاقة الاستيعابية للمصافي النفطية التابعة لأرامكو داخل المملكة أو خارجها هي تعليق نائب رئيس شركة إكسون موبل للاستثمار هينري هوبل رداً على اقتراح الرئيس بوش فيما يتعلق ببناء مصافي جديدة على الأراض الأمريكية بقوله: "إكسون موبل تفضل كباستي كريب (Capacity Creep) في الولايات المتحدة، وهي قيام المصافي الحالية بزيادة إنتاج البنزين والمنتجات الأخرى من خلال استثمارات قليلة إلى متوسطة خلال فترة زمنية متفاوتة" داو جونز نيوز واير.

قيام أرامكو بتوسعة وزيادة إنتاج عدد محدود من المصافي الحالية مثل مشروع التوسعة المقترح مع شركة شل في بورت آرثر – تكساس بسعة 325 ألف برميل نفط مكرر يومياً للسوق الأمريكية، وزيادة إنتاج بعض المصافي الأخرى الموجودة داخل وخارج المملكة بلا شك ستكون أقل كلفة ومجدية أكثر اقتصادياً، خاصة من ناحية اختصار عامل الوقت فخلال أقل من 3 سنوات من الممكن زيادة ما نسبته 10 إلى 15 بالمائة من الإنتاج الحالي للمصافي المقترح زيادة طاقتها الإنتاجية (مثال على ذلك، الرياض– ينبع – سينوبيك إكسون وأرامكو في الصين) وقد تصل نسبة الزيادة من 20% إلى 30% – جان سافيدنسون – شيل قلوبل.

عموماً التزام المملكة تجاه الأسواق العالمية والدول المستهلكة للنفط مطلب هام، ولكن ما تحتاجه المملكة ضرورة لابد وأن تؤخذ بعين الاعتبار بالدرجة الأولى، بدون شك المملكة كأكبر دولة مصدرة للنفط الخام لديها مسؤوليات تجاه الدول المستهلكة باستمرارية توفر كميات كافية من النفط الخام في الأسواق ولكن الأطراف الأخرى من مستهلكين وشركات نفط لديهم مسؤوليات أيضاً، وقد تحدث بذ1لك وزير البترول والثروة المعدنية علي ألنعيمي أمام منتدى الطاقة السعودي الأمريكي بقوله: "المملكة ملتزمة بالإمدادات النفطية من خلال مخطط لزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط الخام لمستوى 12.5 مليون برميل يومياً في 2009م (أي ما يعادل 25% من الإنتاج الحالي تقريباً)"، ولكنه أضاف قائلاً: "لا يمكن للمملكة أن تحل جميع المشاكل المتعلقة بالإمدادات (خام ومكرر) الكل يجب أن يشارك في ذلك سواء من المنتجين أو المستهلكين أو شركات النفط" (داو جونز – نيوزوايز).

وأكد على التزام المملكة أيضاً الرئيس التنفيذي للشركة في 2 مايو 2005م (جريدة الشرق الأوسط) بقوله: "إنّ أرامكو السعودية في طريقها لإنتاج 12 مليون برميل نفط خام يومياً إضافة إلى وجود سيناريو للوصول إلى إنتاج 15 مليون برميل نفط خام يومياً" (أي ما يعادل نسبة 50% عن الإنتاج الحالي تقريباً)، بجانب توجه أرامكو لرفع الطاقة الإنتاجية لمستويات غير مسبوقة، هناك توقعات مستقبلية من وكالة الطاقة الدولية (IEA) وإدارة معلومات الطاقة (EIA) تقول: حسب المعطيات الحالية لمعدل النمو في الاستهلاك العالمي يتوقع أن يتضاعف إنتاج المملكة من النفط الخام عن ما هو عليه في الوقت الحالي ليصل إلى 19.50 مليون برميل يومياً بحلول عام 2020، لجنة ديك تشيني لسياسات الطاقة (NEP) تُقدر إنتاج المملكة للنفط الخام في عام 2025 بحوالي 22.5 برميل يومياً تلك الزيادات المستقبلية تتطلب استثمارات ضخمة في إنتاج النفط Upstream، خاصة بعد فرضية الاستمرار في إمكانية الوصول إلى مستوى توقعات NEP وEIA وIEA، ربما تصل أو تتجاوز ما خصص للتوسع في بناء المصافي في الوقت الحالي، مصادر متعددة تتحدث عن استثمارات مستقبلية متوقعة

تكلفتها من 17 إلى 24 ترليون دولار أمريكي خلال الخمسة وعشرين سنة القادمة لاستخراج النفط والغاز من الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا.

حسب المعطيات السابقة، توجه أرامكو السعودية لاستثمار 50 إلى 70 بليون دولار خلال فترة خمس سنوات لتوسعة وبناء مصافي نفطية جديدة (Downstream)، بالإضافة إلى التزام أرامكو والمتوقع منها مستقبلاً إنتاج النفط الخام (Upstream) في آن واحد يحتوي على معدلات مرتفعة من المخاطر ويتعارض مع المفاهيم الاقتصادية في الاستثمار وهي ضرورة تنويع قنوات الاستثمار لتقليل نسبة المخاطر، خاصة وأنّ زيادة الطلب وارتفاع الأسعار قد تكون مسألة وقتية ناجمة عن أوضاع طبيعية خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

من جهة ثانية التمسك بخيار التوسع في بناء مصافي جديدة داخل المملكة بهذا الحجم لغرض التصدير يعني زيادة الاعتماد على الصناعة النفطية (Downstream) بشكل كبير جداً تتساوى فيه مع المشاريع المحتملة لزيادة إنتاج النفط الخام (Upstream) لمواجهة التوقعات المستقبلية للاستهلاك العالمي، كل هذا قد يؤدي إلى انعكاسات سلبية تسبب أضرار مالية وخيمة (تذبذب أو انهيار للأسعار كما حدث في السابق) على المدى الطويل وتنهك آلية وقدرات الإنتاج النفطي للمملكة خاصة وأنّ التوصية الثانية من توصيات المجلس الأعلى لشئون البترول في 2006/6/2م تؤكد على زيادة معدل الإنتاج للنفط الخام (Upstream) بشكل تدريجي (معدل الزيادة السنوي على المدى الطويل يقدر بأقل من 2% حسب العديد من المصادر)، ناهيك عن التكلفة العالية في بناء المصافي الجديدة (15 ألف دولار تكلفة البرميل الواحد)، زيادة المخاطر البيئية والتلوث، تكاليف عالية في التشغيل والصيانة، أخطار أمنية، تخصيص مساحات ضخمة لإقامة الصافي لا تقل عن 4 مليون متر مربع للمصفاة الواحدة، أيضاً من المعروف أنّ المصافي النفطية تُعد من أكثر المنشآت الصناعية على مستوى العالم استهلاكاً للطاقة الكهربائية والمملكة من الدول التي تعاني من عجز في هذا المجال.

هناك عامل هام وأساسي بالنسبة لإستراتيجيات الدول تجاه بناء مصافي للتكرير، تحدث عنه خبير في شئون الطاقة بقوله: "معظم الدول ترى أنّ التكرير موضوع إستراتيجي وأمني أكثر منه اقتصادي، لذلك تقوم الدول بإعطاء تسهيلات لبناء مصافي لتغطية الحد الأدنى من الطلب المحلي، لأنّ الدول لا تريد أن تكون تحت رحمة السوق بالنسبة لتوفر المنتجات النفطية.. السؤال هو خيارات أرامكو في بناء مصافي جديدة للتصدير الخارجي.. هل هو خيار إستراتيجي/ أمني للملكة على المدى الطويل، أم فرصة استثمارية لأرباح محدودة وربما خسائر فادحة؟

بطبيعة الحال العائد المادي من المصافي ركيزة هامة ولكن الأهم هو أنّ إستراتيجية المملكة على المدى الطويل كانت ولا تزال تقليل الاعتماد على البترول كمصدر رئيسي وأساسي للدخل، (مدينة الجبيل وينبع الصناعية لإنتاج البتر وكيماويات مثال على ذلك) من جهة ثانية الترشيد في الاحتياطات النفطية خاصة وأنّ المملكة تعتمد على النفط بشكل كامل تقريباً في توليد الطاقة ولا يوجد لديها بدائل.

عامل آخر مهم في كل ما يتعلق بالصناعة النفطية وهو مدى صحة المعلومة ومصداقية المصدر لبناء إستراتيجية مستقبلية، وهناك مقولة تنسب لمسئول نفطي خليجي ويقال أنّه تراجع عنها تقول: أنّ غياب المعلومة الموثقة والصحيحة بخصوص التوقعات المستقبلية لحجم الطلب (النفط الخام) تجعل من الصعوبة تقييم العائد المادي على الاستثمار والأخطار المحتملة لتبرير إنفاق بلايين الدولارات من أجل زيادة الإنتاج".

The lack of reliable information on demand makes it difficult to assess the risks and rewards of investing billions of dollars to increase capacity"

المشكلة الأساسية تكمن في الاختلاف الكبير للأرقام والمعلومات من مصدر إلى آخر للقراءة المستقبلية التي تتعلق بكمية الطلب، العرض، الاستهلاك، الاحتياطات النفطية، الأسعار والاستثمارات المستقبلية المطلوبة للصناعة النفطية، والأهم من ذلك هو مدى صحة ومصداقية تلك المعلومات، لتقليل نسبة المخاطر في بناء

الإستراتيجيات المستقبلية، استحداث المعلومة من الداخل وليس العكس، وبما يتناسب مع الأمن الوطني لدولة مثل المملكة ركيزة أساسية لعمل القراءة المستقبلية، في غالب الأحيان من الصعب الاعتماد على أو التوقع من جهة أو طرف له علاقة مباشرة بالصناعة النفطية تقديم معلومة أو أرقام تشير إلى أنّ هناك ركود أو تباطؤ في نمو الصناعة النفطية سيكون ذلك كمن يطلق النار على رجله كما يقال.